



الدور الوسيط لصافي رأس المال العامل في العلاقة بين قوة السوق واداء صناعة التأمين في فلسطين

The mediating role of net working capital in the relationship between market power and the performance of the insurance industry in Palestine

بهاء صبيحي أبو عواد^{*1}

Bahaa Suphi Abo Awwd^{*}

¹ العلوم المالية والمصرفية المحوسب، الجامعة فلسطين التقنية – خضوري، طولكرم، فلسطين،

¹ Computerized Banking and Financial Sciences, Palestine Technical University - Kadoorie, Tulkarm, Palestine

تاريخ النشر: 2022/12/30

تاريخ القبول: 2022/04/27

تاريخ الإستلام: 2022/01/03

المستخلص: تهدف هذه الدراسة إلى اختبار نظريات قوة السوق ودورها في تفسير أداء صناعة التأمين في فلسطين بوجود الدور الوسيط لصافي رأس المال العامل. بالاعتماد على البيانات المتوفرة لـ (7) شركات خلال الفترة من (2010-2020)، وباستخدام النماذج القياسية؛ استطاعت نظريات قوة السوق تفسير عوائد قطاع التأمين الفلسطيني. وعليه؛ فإن هذه النتائج تنفي وجود تأثير للاحتكار في هيكلية قطاع التأمين على أداء هذه الشركات، وكذلك وجود تأثير للكفاءة التقليدية على أدائها. فقطاع التأمين في فلسطين يتميز بالتنافسية المقبولة وهذا ما يؤكد الدور المحوري لصافي رأس المال العامل في تعزيز عوائد تلك الشركات. وتوصي الدراسة بضرورة تركيز شركات التأمين على تعزيز قدراتها التشغيلية وتوجيه الحجم الأكبر لأصولها المتزايدة في دعم رأس المال العامل لما له من دور بارز في أداء هذه الصناعة. ويبقى البحث مستقبلاً عن دور نظريات الكفاءة الاقتصادية في تفسير عوائد قطاع التأمين في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: قوة السوق؛ عوائد قطاع التأمين، نظرية الهيكل-السلوك-الأداء، فرضية الكفاءة التقليدية.

Abstract : This study aims to examine market power theories and their role in explaining the performance of the insurance industry in Palestine with the presence of the mediating role of net working capital. Based on the data available for (7) companies during the period (2010-2020), and using standard Models; Market power theories are able to explain the returns of the Palestinian insurance sector. Accordingly, these results deny the influence of monopoly in the structure of the insurance sector on the performance of these companies, and the impact of traditional efficiency on its performance. The insurance sector in Palestine is characterized by acceptable competitiveness, and this is confirmed by the pivotal role of net working capital in enhancing the returns of these companies. The study recommends the need for insurance companies to focus on enhancing their operational capabilities and directing the largest volume of their growing assets to support working capital. This leads to achieve prominent role in the performance of this industry. The future research remains on identifying the role of economic efficiency theories in explaining the returns of the insurance sector in Palestine.

Keywords: market power; Insurance sector returns, structure-behavior-performance theory, traditional efficiency hypothesis.

المقدمة:

ان التطور والانتشار الواسع للتأمين أصبح من أهم الركائز التي تدعم النشاط الاقتصادي لأي دولة، فيعد التأمين الملاذ الأول والدرع الواقي والوسيلة الفعالة لحماية ورؤوس أموال وممتلكات الشركات والهيئات المختلفة ضد المخاطر المتوقعة وضمان استمرارها. (مؤشر، 2020). وفي فلسطين تم التعرف على التأمين منذ الحكم العثماني من خلال قانون "شركات الضمان" الصادر سنة 1845 م، وفي عام 1992 م تأسست شركة التأمين الوطنية برأس مال قدره 5 مليون دولار وهي أول شركة تأمينية فلسطينية تحصل على مزاولة العمل، وفي عام 1994 م تأسست شركتين من ضمنها شركة ترست العالمية للتأمين برأس مال قدره 10 ملايين دولار وشركة المجموعة الأهلية، كما صدر قانون رقم 20 لعام 2005م لتنظيم قطاع التأمين الفلسطيني والذي بموجبه تأسس الاتحاد الفلسطيني لشركات التأمين حيث عزز الثقة بصناعة التأمين وتحقيق التعاون مع الجهات الرسمية المختصة ونشر الوعي التأميني. وفي عام 2008 م تأسست شركة التكافل الفلسطينية برأس مال قدره 8 ملايين و500 ألف دولار، فبلغ عدد شركات التأمين العاملة في السوق الفلسطيني 10 شركات منها 7 شركات تأمين عادية وشركة تأمين تكافلية وشركة تأمين حياة وشركة لتأمين الرهن العقاري. وقد حقق قطاع التأمين نمواً خلال العام 2018، بلغ حوالي 9.4%، وقد بلغت المحفظة التأمينية 279.4 مليون دولار في نهاية العام 2018، هذا ويشهد قطاع التأمين تطوراً مضطرباً من حيث انتشار الخدمات والمنتجات التأمينية في فلسطين، حيث بلغت نسبة الاختراق التأمينية نهاية العام 2018 (اجمالي المحفظة التأمينية منسوبة الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) 1.9%، (وفا، 2021) وهذا النمو دفعنا للتساؤل عن هيكلية قطاع التأمين، ومدى علاقتها بأرباحه ومدى تأثير قوة السوق في تحقيق تلك العوائد؟ وبمعنى آخر؛ فهل العوائد المتحققة من قبل قطاع التأمين هي جراء كفاءته وقدرته على تقديم منتجات مبتكرة تواكب متطلبات العملاء، أم أنها جراء احتكار قلة من الشركات لهذه الصناعة؟ حيث تناولت العديد من النظريات الاقتصادية تفسيرات لهيكل السوق وعلاقته بالأداء؛ وان من أكثر هذه النظريات شيوعاً (فرضية الهيكل-السلوك-الأداء) والتي تفسر الأداء على أنه نتاج احتكار وتركز عدد محدود من الشركات و(فرضية الكفاءة التقليدية)، والتي تفسر العوائد على أنها نتاج كفاءة في إدارة هذه الشركات.

وبما ان الشركات تسعى دائماً إلى تعظيم ثروة المساهمين. (حداد، 2009) فانه يتوجب عليها الموازنة بين الربحية والسيولة والمبادلة بين المخاطر والعوائد وهذا يعتمد بشكل اساسي على قرارات التمويل والاستثمار في رأس المال العامل التي تعنى بشكل أساسي بإدارة كل من الموجودات والالتزامات المتداولة وتركز على مستوى الاستثمار بالأصول المتداولة ككل وفي كل عنصر من عناصرها على حده مع كيفية تمويل هذه الاستثمارات. وهذا يعكس كفاءة أداء الشركات والذي بدوره يزيد من قوتها السوقية، فكان لا بد في هذه الدراسة من الإشارة الى ادارة رأس المال العامل كمتغير يتوسط العلاقة بين قوة السوق والاداء.

تنبع أهمية الدراسة من ضرورة التعرف على مستويات الأداء وسلوك شركات التأمين العاملة في فلسطين وذلك من خلال القاء الضوء على اثر قوة السوق وهيكل الكفاءة في أداء هذه الشركات، وتشخيص قدراتها التنافسية، وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تساعد على التأكد ما إذا كان تركيز السوق أو الكفاءة التقليدية كل على حده وبوجود أو عدم وجود صافي رأس المال العامل هما المتغيران المفسران لعوائد شركات التأمين، الأمر الذي يسهم في مساعدة إدارة هذه الشركات والسلطات الرقابية على تقييم اوضاعها، واتخاذ كافة الاجراءات التي تدعم وترسخ استقرارها ووجودها في الاقتصاد الفلسطيني. من هنا؛ ولما كان قطاع التأمين يعتبر من القطاعات الحيوية في فلسطين؛ فإنه من الضروري دراسة وتحليل هيكل هذا السوق، وكفاءته، مما يساهم في فهمه، وبالتالي تقديم معلومات لمنظري هذا القطاع تبنى عليها قرارات يتم دعمها وتطويرها على أسس علمية ومنهجية واضحة. ويمكننا توضيح اهداف الدراسة بالتساؤل الاتي: ما أثر قوة السوق على أداء صناعة التأمين ودور حجم رأس المال العامل كمتغير وسيط في هذه العلاقة؟

هناك تحديات تواجه قطاع التأمين في فلسطين تتمثل في صغر حجم السوق التأمينية وتركز المحفظة في التأمين ووجود منافسة سعرية حادة فيه وضعف الوعي والمعرفة التأمينية لدى الأفراد والمؤسسات حول أهمية التأمين (الصباح، 2018) ولذلك تتمثل الفجوة البحثية لهذه الدراسة في تفسيرها لعوائد قطاع التأمين، فهذه العوائد يجب أن يتم النظر

إليها بعين فاحصة، عبر فهم قوة سوق التأمين، ومن ثم الربط بين قوة هذا السوق وأداءه بالإضافة إلى كفاءة إدارة رأس المال العامل لشركاته وبما يؤسس إلى اقتصاد مالي وخدمي حقيقي يساهم في تطوير القطاع التأميني في فلسطين.

بناء على الفجوة البحثية يمكن طرح التساؤلات الآتية:

1. ماهي طبيعة قوة السوق لقطاع التأمين في فلسطين؟
2. ما هو أثر قوة السوق على أداء شركات التأمين؟
3. ما دور حجم رأس المال العامل في دعم العلاقة بين قوة السوق وأداء شركات التأمين في فلسطين؟

الإطار النظري والدراسات السابقة:

تعريف هيكل السوق:

يحدد هيكل السوق درجة المنافسة في الصناعة فهو يتمثل في توزيع الشركات في القطاع من حيث العدد، والموقع، والحجم، والتي بدورها تؤثر في أداء الشركة من حيث درجة الكفاءة والفاعلية في الخدمات المقدمة (عمارة، 2005). وتشير النماذج التقليدية إلى أن تجمع شركات القطاع الرائدة يسمح لها في تحديد الأسعار التي تفوق التكاليف الحدية وتحقيق أعلى معدلات الأرباح وهذا المفسر الأول لأداء تلك المنظمات، فهذه الشركات المحتكرة تمتلك قوة سوقية تمكنها من تخفيض حدة المنافسة التي تواجهها؛ ومن هنا فإن التفسير العام للأداء الإيجابي في الصناعة يتحدد بمعايير: معيار التركيز أي عدد محدود من الشركات (احتكار القلة) والذي يؤدي إلى هيمنة على الصناعة، وفرض أسعار غير تنافسية تحقق مستويات أداء مرتفعة، و التمايز في تخفيض التكاليف وتعظيم الأرباح وذلك بتنوع الخدمات والعمليات وهذا يعكس معيار كفاءة الشركة، وبالتالي الحصول على أكبر حصة سوقية تساهم في رفع معدلات الأداء (الفيومي والكور، 2008).

فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance Hypothesis):

بالنظر إلى فرضية الهيكل-السلوك-الأداء (Structure-Conduct-Performance Hypothesis) والتي تشير إلى أن الأسواق الأكثر تركيزاً -بسبب المنافسة المنخفضة لأسباب تحالفية أو احتكارية- تؤدي إلى وضع أسعار غير مناسبة للمستهلكين وبالتالي تحقيق أرباح عالية (Bain, 1951)، وهو ما يعرف بالتركز في الصناعة (concentration)، وهذا يعني أن هناك قلة من الشركات المحتكرة في القطاع تسيطر على أعلى مستويات من الأرباح من خلال وضع أعلى الأسعار بأقل التكاليف، (Al-Zu'bi & Balloul, 2005). ويشير مصطلح (SCP) إلى ثلاثة أجزاء، الأول: (Structure) ويشير إلى خصائص هيكل السوق من حيث عدد الشركات، ونسبة تركيزها، وحجم مساهمتها في السوق، الثاني: (Conduct) ويشير إلى سلوك الشركة، أي خصائصها الاقتصادية، وإدارتها للتكاليف، والمفاضلة بين العوائد والمخاطر، وكفاءة الحجم، وكفاءة الديون والالتزامات، وأخيراً: (Performance) ويشير إلى مستوى الأداء الذي يتأثر بكل من هيكل السوق وكفاءة الإدارة، وهنا لا بد من مقارنة تكاليف وأرباح الشركة بالتكاليف والأرباح الحدية (عمارة، 2005).

ووفقاً لفرضية الهيكل-السلوك-الأداء يخلق التركيز والمعوقات الأخرى للمنافسة بيئة تؤثر في سلوك الشركات وأدائها بطرق غير ملائمة من وجهة نظر المجتمع، وينتج عنها سوء تسعير للخدمات، (الكور، 2011)، أي أن تحقيق وفورات كبيرة من الأرباح ناتج عن احتكار الشركة للسوق ووضع أسعار عالية بالإضافة إلى محاولة تخفيض التكاليف، وأشار (Bain, 1951) من دراسة (الكور والفيومي، 2007) إلى أن منظمات الصناعة المركزة تتحالف فيما بينها لتحقيق أقصى درجات المنافع، بشكل يحقق لها أعلى العوائد ويجنبها المنافسة الهادمة للأسعار.. وعليه؛ يمكن بناء فرضية الدراسة الأولى كما يلي:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق على أداء شركات التأمين الفلسطينية" ويتفرع منها الفرضيات الآتية:
 "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق على أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقاً لمؤشر العائد على الأصول"
 "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق على أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقاً لمؤشر العائد على الملكية"

فرضية الكفاءة التقليدية (The Traditional Efficiency Hypothesis) :

تقوم هذه الفرضية على الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل السوق لخلق عدم مساواة في الحصص السوقية (Demsetz, 1973): حيث أن المستويات الأعلى من كفاءة الأداء تحقق حصص سوقية أكبر لعدد محدود من الشركات والعكس صحيح، وبالتالي علاقة موجبة بين الحصة السوقية والربح (الكور، 2006)، وبناء على هذه الفرضية فإن الشركات الأكثر كفاءة تزداد قدرتها على توليد أرباح عالية وترتفع حصتها السوقية؛ (Al-Zu'bi & Balloul, 2005).

كما أن الاختلافات في كفاءة المنظمات وتشتتها داخل الأسواق تخلق عدم مساواة في الحصص السوقية؛ فأكثر المنظمات كفاءة تحصل على أعلى الأرباح (الكور والفيومي، 2007)، وهذا على عكس الفرضية السابقة التي تعبر عن الأرباح المرتفعة من خلال الاحتكار في الصناعة؛ يمكن بناء فرضية الدراسة الثانية كما يلي:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية على أداء شركات التأمين الفلسطينية" ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية على أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقاً لمؤشر العائد على الأصول"

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية على أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقاً لمؤشر العائد على الملكية"

رأس المال العامل والاداء وقوة السوق:

يمثل رأس المال العامل في أي شركة المحرك الذي في حال تعطل يحدث خلل في نظام الشركة وادائها ككل والذي لا بد من علاجه في أسرع وقت ويترتب على أي شركة الحفاظ على مستوى مناسب من السيولة لكي تقوم بأداء التزاماتها في الموعد المحدد، ولضمان هذا الالتزام على الشركة القيام بالمحافظة على مستوى مناسب من الأصول المتداولة والتأكد من كفايتها للقيام بسداد التزاماتها المتداولة وذلك لضمان عدم عسر الشركة وعجزها عن أداء التزاماتها قصيرة الأجل (آل بريه، سليمان، 2020). كما تلعب كفاءة إدارة رأس المال العامل دور هام في التأثير على السيولة والربحية، فهذه المكونات تحافظ على سيولة المنشأة في تحويل العناصر إلى نقد دون خسائر، ومن جهة أخرى فإن المبالغة في تمويل رأس المال العامل يحمل المنشأة عبئاً إضافياً في التكاليف والفوائد مما يؤثر على ربحية الشركة وينعكس على اداءها العام وبالتالي قوتها السوقية (طبايبي، سليمة، 2011). وأكدت دراسة (Filbeck, & Krueger, 2005)، أن الشركات قادرة على خفض تكاليف التمويل و / أو زيادة الأموال المتاحة للتوسع عن طريق نجاحها في التعامل مع مكونات رأس المال العامل وهذا يغير بشكل كبير من هيكلية السوق داخل الصناعة وفيما يخص قطاع التأمين بين (Guimaraes & Nossa, 2010) أن أهمية الإدارة الفعالة لرأس المال العامل يضمن الاستمرار والنمو في مبيعات الخدمات لهذه الشركات، وبناء على ما سبق كان لابد من دراسة متغير إدارة رأس المال العامل ودوره في الأداء المالي لشركات التأمين في البيئة الفلسطينية من خلال تأثيره على الحصة السوقية وفق فرضية الكفاءة التقليدية والتركز وفق فرضية الهيكل-السلوك-الأداء وعليه؛ يمكن بناء فرضية الدراسة الرئيسية الثالثة كما يلي:

"يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق وأداء شركات التأمين الفلسطينية" ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق ومؤشر العائد على الأصول لشركات التأمين الفلسطينية "

يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق ومؤشر العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين الفلسطينية "

ووفقاً لنموذج الهيكل-السلوك-الأداء، تم طرح الفرضية الرئيسية الأولى لاختبار أثر تركيز السوق من الأصول على أداء شركات التأمين الفلسطينية، أما فرضية الكفاءة التقليدية فقد تم التعبير عنها بالفرضية الرئيسية الثانية لاختبار أثر الحصة السوقية من الأقساط الصافية على أداء شركات التأمين الفلسطينية.

الدراسات السابقة:

سعت العديد من الدراسات التطبيقية إلى تحليل الأداء للشركات ومنها شركات التأمين والبنوك وغيرها ومحاولة ربطه بالقوة السوقية المتمثلة بهيكل السوق (التركيز) والحصة السوقية ، حيث بحثت دراسة (ملحم، 2019) تأثير العوامل الخارجية (البعد القانوني والجانب الاقتصادي وطبيعة السوق) والعوامل الداخلية (الهيكل التمويلي والأداء التشغيلي) على الأداء المالي الذي تم قياسه من خلال (العائد على الأصول وحقوق الملكية) وبينت الدراسة وجود أثر للعوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي واقترحت الدراسة عدة توصيات منها ضرورة محاولة استغلال شركات التأمين الأردنية لهذه العوامل مجتمعة بالشكل الأمثل بما يحقق اعلى قدر من الأرباح..

في حين سعت دراسة (قزعاط، 2009) إلى إبراز العوامل المؤدية لضعف مساهمة قطاع التأمين في مجالات الاستثمار في فلسطين ومحاولة رفع مستواه، وتم تطبيق هذه الدراسة على مجتمع مكون من فئتين الفئة الاولى تتمثل في شركات التأمين المدرجة في سوق الأوراق المالية والفئة الثانية تتمثل بالأفراد، وبينت هذه الدراسة أن هناك ضعف في الوعي التأميني لدى الأفراد وضعف تسويق الخدمات التأمينية لدى الشركات وضعف في تطبيق القوانين المتعلقة بالتأمين وهذا ينعكس على حصتها السوقية. اما دراسة (عراس وفوزي، 2018) فقد قامت بتحديد مستوى فاعلية نشاط وسطاء التأمين كإحدى اهم شبكات التوزيع الغير مباشرة والذين يتمتعون بالفاعلية في تقديم المشورة للمؤمنين حول خدمات التغطية التأمينية المتاحة في التعامل مع الاضرار وانعكاس ذلك على الحصة السوقية. وتم اجراء الدراسة على جميع شركات تأمين الاضرار الناشطة في الجزائري، وخلصت الدراسة الى ان وسطاء التأمين يساهمون بشكل فعال في تعظيم الحصة السوقية وزيادة انتاجية شركات تأمين الاضرار. وللتعرف على العوامل المؤثرة في الولاء وعلاقتها بولاء الزبائن والحصة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية.

اظهرت دراسة (الميمه، 2018) أن هناك تأثيرات ذات دلالة احصائية للعوامل المؤثرة في الولاء (جودة الخدمات ، سمعة وصورة شركة التأمين ، سلوك العاملين (المسوقين) ، سرعة دفع التعويضات) على ولاء الزبائن لدى شركات التأمين العاملة في فلسطين . وتكون مجتمع الدراسة من جميع شركات التأمين العاملة في فلسطين والبالغ عددها (7) شركات وتكونت عينة الدراسة من (380) زبون وزبونة من زبائن شركات التأمين العاملة في فلسطين وتم اختيارهم بالطريقة الطبقيّة العشوائية وظهرت النتائج أيضا أن الدرجة الكلية للعوامل المؤثرة في ولاء الزبائن مرتفعة، ولا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين العوامل المؤثرة في ولاء الزبائن والحصة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية .

كما اجريت دراسة (Magoro & Mutshinyani, 2010) من أجل فهم العلاقة بين الربحية وحصة السوق على وجه التحديد، وأيضا إذا ما كان تصنيف الشركات التي تزيد حصتها في السوق يتم من خلال الاستحواذ على شركات أخرى أعلى من تصنيف الشركات التي تنمو بشكل طبيعي، وتم التعبير عن الربحية بالعائد على الأصول والملكية و رأس المال العامل اما الحصة السوقية فتم التعبير عنها بالنسبة المئوية لممتلكات الشركة مقارنة مع شركات القطاع، وأجريت هذه الدراسة على مجتمع مكون من 8 شركات لفترة 5 سنوات 2004- 2008 ومن نتائج الدراسة أنه لا يوجد علاقة بين حصة السوق والربحية.

كما بحثت دراسة (Mashharawi & Al-Zu'bi, 2009) في محددات ربحية البنوك الاردنية خلال الفترة الزمنية 1992 - 2006. وشملت الدراسة على عينة مكونة من عشرة بنوك. وتم استخدام ثلاث فئات من المتغيرات التفسيرية الأولى خاصة بالبنك والثانية تعكس هيكل السوق المصرفي والثالثة تمثل عوامل الاقتصاد الكلي وتوصلت الدراسة الى ان نسبة التركيز كان لها أثراً هاماً في عوائد البنوك وبناء على ذلك اوصت الدراسة بضرورة تعامل البنوك بشكل افضل مع نفقاتها العامة ومراقبة تكاليفها ، وأن تسعى إلى زيادة قدرتها التنافسية لمواجهة تركيز البنوك الكبرى، ومن جهة أخرى اتت دراسة (الكور والفيومي، 2007) في صالح التنافسية فلا تدعم فرضية الهيكل-السلوك-الأداء وأجريت هذه الدراسة على البنوك الأردنية للفترة من 1993-2004 ، وكان من اهم نتائجها ان البنوك الأردنية تتمتع بمستوى كفاءة عالي ، كما ان البنوك الاكثر تركيزاً بعيدة عن الممارسات الغير التنافسية، وساهمت القوانين والتشريعات في ورفع مستويات التنافسية وخفض تأثيرات قوة السوق على مستوى أسعار القطاع، وفي الاتجاه الآخر (الكور، 2011)، لم تستطيع

فرضيات (مستوى الكفاءة وهيكل السوق) من تفسير الأداء لدى البنوك الأردنية وهذا يتوافق أيضاً مع دراسة (Al-Zu'bi & Balloul, 2005) التي تم تطبيقها خلال الاعوام من 1992-2002، في حين استخدمت دراسة (الفويومي وعواد، 2003) مقاييس التركيز من خلال حجم الأصول لأكثر ثلاثة بنوك، ومقياس الأداء بمؤشر العائد على حقوق الملكية، وكانت نتائجها تدعم وجود علاقة طردية بين درجة التركيز في البنوك الأردنية والأداء خلال الاعوام من 1993-1999، واحتوى النموذج العام للدراسة مجموعة من المتغيرات الضابطة أهمها حجم البنك، حيث كان له التأثير الأكبر في عوائد تلك البنوك أما دراسة (حمدان وآخرون، 2013) والتي شملت عينة مكونة من 96% تقريباً من البنوك الإماراتية؛ وعددها 23 بنك خلال الفترة (2007م-2012م)، حيث سعت إلى فهم الهيكلية العامة لقطاع البنوك في دولة الإمارات العربية المتحدة وطبيعة العوامل المؤثرة في عوائده؛ فيما يتعلق بالتنافسية والاحتكار ومستويات الكفاءة، وتوصلت الدراسة إلى غياب فرضية الاحتكار المصرفي في السوق المصرفية الإماراتية، وأشارت إلى أنها تعمل في ظروف المنافسة الكاملة، وتتمتع بكفاءة التكلفة وكفاءة الربح المعياري، وهما المفسران لعوائد القطاع المصرفي؛ وهذا يدعم فرضية هيكل الكفاءة.

أما دراسة (Abdulkader & Nourredine, 1999)، فقد توصلت إلى أن مخاطر الأعمال وحجم البنك كانا العاملين الرئيسيين المحددين لربحية البنوك السعودية. وبذلك تحقق هدف الدراسة في اختبار أثر مخاطر الأعمال، والتركز، وحجم البنك، والحصة السوقية على أداء البنوك السعودية،

إن المنافسة السعرية وغير السعرية تتأثر بقوة السوق الناتجة عن التركيز، فكلما زادت درجة التركيز في السوق ارتفعت معها أسعار الخدمات ومن جهة أخرى انخفضت جودتها واکد (Heggestad & Mingo, 1976)، أن درجة التركيز في أي صناعة يساهم في خلق العوائد المرتفعة للشركات المحتكرة، وهذه الفكرة تم نقضها من قبل دراسة (Smirlock, 1985)، فأظهرت نتائجها أن الحصة السوقية المرتفعة للشركات الأكثر كفاءة ناتجة من عوائدها المرتفعة،

وعلى المستوى العام لقوة السوق قيمة دراسة (Syverson, 2018) عدة جوانب من أبحاث قوة سوق الاقتصاد الكلي الحديثة. وتشمل الطرق التي يتم بها تحديد وقياس قوة السوق؛ باستخدام البيانات المحاسبية لتقدير هوامش الربح؛ والآثار الكمية للارتباطات النظرية بين هوامش الربح والأسعار والتكاليف ومرونة القياس والأرباح؛ وأظهرت النتائج تضارب في الأدلة حول ما إذا كانت القوة السوقية الأكبر قد أدت إلى انخفاض معدلات الاستثمار وانخفاض حصة العمالة. ولفهم ادق لنتائج الاقتصاد الكلي وقوة السوق بمراجعة الفروق الكبيرة (والمترابطة) بين الشركات أوضحت دراسة (Van Reenen, 2018) أن تنبع هذه الاختلافات كان واضحاً بشكل كبير من الإنتاجية غير المتجانسة المتجذرة في القدرات الإدارية والتكنولوجية التي لا تنتقل بسهولة بين الشركات خاصة في العقود الأخيرة، وأكدت الدراسة أن الفروق بين الشركات من حيث المبيعات النسبية والإنتاجية والأجور قد ازدادت في الولايات المتحدة والعديد من البلدان الصناعية الأخرى. كما أدى تركيز المبيعات المرتفع والزيادات الواضحة في هوامش الربح الإجمالي إلى القلق من أن قوة سوق المنتج قد ارتفعت بشكل كبير وهو تفسير محتمل لانخفاض حصة العمالة من الناتج المحلي الإجمالي، وتباطؤ نمو الإنتاجية ومؤشرات أخرى أدت إلى انخفاض ديناميكية الأعمال. وتوصلت الدراسة إلى أن العديد من الصناعات "الفائز يأخذ (معظم / كل)" الحصة السوقية بسبب العولمة والتكنولوجيات الجديدة في مقابل ضعف عام للمنافسة نتيجة قواعد مكافحة الاحتكار المخففة.

من خلال الدراسات السابقة نلاحظ وجود جدل بين الباحثين حول فرضية الهيكل-السلوك-الأداء والتي تشير إلى أن التركيز وبالتالي الاحتكار هو أحد العوامل المفسرة للأداء وفرضية الكفاءة التقليدية والتي تشير إلى أن كفاءة المؤسسة تخلق حصتها السوقية وهي إحدى العوامل المفسرة للأداء.

إن ما يميز هذه الدراسة أنها إحدى الدراسات القليلة التي تناولت تحليل هيكلية السوق لقطاع التأمين في فلسطين. كما أنها أتت لإلقاء الضوء على قوة السوق والأداء لشركات التأمين وبوجود إدارة رأس المال العامل كمعغير وسيط.

إجراءات الدراسة:

تتمثل إجراءات الدراسة الحالية وطريقتها في الآتي:

منهج الدراسة:

تبعاً لطبيعة البيانات المراد تحليلها تم استخدام المنهج الوصفي لوصف الظواهر المتعلقة بأدبيات الدراسة في الاطار النظري والدراسات السابقة والمنهج التحليلي لتحليل البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة باعتبارها Panel Data. حيث تم استخراجها من القوائم المالية لشركات العينة ومن مؤشرات التقارير العامة لقطاع التأمين في فلسطين.

مجتمع الدراسة:

يشكل مجتمع الدراسة جميع شركات التأمين العاملة في فلسطين والمدرجة في بورصة فلسطين خلال الفترة (2010 – 2020) وعددها 9 شركات .

عينة الدراسة:

تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع الدراسة وفق شرطين الاول: توفر المعلومات المطلوبة في قوائمها المالية والثاني: انها كانت مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال فترة الدراسة، وبذلك تم استبعاد شركتين لا تنطبق عليهما هذه الشروط هما (الشركة الأمريكية للتأمين على الحياة " أليكو" و شركة فلسطين لتأمين الرهن العقاري) لتتمثل عينة الدراسة ب 7 شركات تأمين توفره بياناتها خلال احد عشر سنة بواقع مشاهدات 7 لكل شركة ليصبح اجمالي مشاهدات الدراسة 77 مشاهدة والجدول 1 يوضح عينة الدراسة .

الجدول (1) أسماء شركات العينة

الرقم	اسم الشركة
1	ترست العالمية للتأمين
2	شركة المشرق للتأمين
3	شركة التكافل الفلسطينية للتأمين
4	شركة فلسطين للتأمين
5	شركة التأمين الوطنية
6	شركة المجموعة الأهلية
7	شركة العالمية المتحدة

بورصة فلسطين، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية(2020)

أداء الدراسة:

اعتمدت الدراسة على اختبار البيانات التي تم جمعها من القوائم المالية للشركات عينة الدراسة المدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة ما بين 2010 – 2020 وذلك لتوضيح الأثر بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في (تركز السوق والحصة السوقية) كمقياس لقوة السوق والمتغير الوسيط (إدارة صافي رأس المال العامل) والمتغيرات التابعة (العائد على الأصول والعائد على الملكية) كمقياس للأداء ويوضح الجدول 2 مفهوم وكيفية قياس متغيرات الدراسة.

جدول رقم (2) متغيرات الدراسة

المتغير	الدلالة	المفهوم والقياس
المتغير التابع: الاداء	العائد على الاصول ROA	مؤشر يقيس مقدار ربحية الشركة بالنسبة الى إجمالي أصولها ويعبر عن كفاءة الادارة في استغلال أصولها لتحقيق العوائد. (حداد، 2009؛ النعيمي والخرشة، 2015؛ الشوامرة، 2013) ويقاس وفق المعادلة الاتية: $\text{Return on assets} = \text{net profit after taxes} / \text{total assets}$
المتغير المستقل: قوة السوق	العائد على الملكية ROE	مؤشر يقيس مقدار صافي الدخل العائد الى هيئة حقوق المساهمين. ويعكس مقدار الأرباح التي تحققها الشركة بالمال الذي استثمره المساهمون. (حداد، 2009؛ النعيمي والخرشة، 2015؛ الشوامرة، 2013) ويقاس وفق المعادلة الاتية: $\text{Return on Equity} = \text{Net Profit After Tax} / \text{Total Equity}$
مؤشر تركيز السوق	مؤشر هيرفندال هيرشمان (Herfindal-Hirshman Index HHI) من الأصول ويقاس تركيز السوق (Concentration)، ويحسب بمجموع مربع الحصة السوقية من الأصول للشركة، ويعبر عنه بالمعادلة الاتية والتي فيها: MS هي الحصة السوقية من الأصول لكل شركة. (الكور، 2006؛ 2002؛ Jeon & Miller).	$HHI = \sum_{i=1}^n (MS_i)^2$
مؤشر الحصة السوقية	مؤشر يعكس الحصة السوقية من الاقساط الصافية للشركة، وتحسب بقسمة الاقساط الصافية لكل شركة تأمين على إجمالي الاقساط الصافية لقطاع التأمين، وسيستخدم هذا المؤشر لقياس فرضية الكفاءة التقليدية (عراس وعبد الرزاق، 2018؛ الكور، 2011)، وفق المعادلة الاتية:	$MS_{i,t} = \text{insurance} - \text{premiums}_{i,t} / \sum_{i=1}^n \text{insurance} - \text{premiums}_{n,t}$
المتغير الوسيط: ادارة رأس المال العامل	صافي رأس المال العامل NWC	مؤشر يقيس درجة الثقة في مقدرة الاصول المتداولة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل (حداد، 2009؛ النعيمي والخرشة، 2015؛ الشوامرة، 2013) ويقاس وفق المعادلة الاتية: $\text{Net working capital} = \text{current assets} - \text{current liabilities}$

وبناء على فرضيات الدراسة تم وضع النموذج العام للدراسة والذي يبحث في تأثير كل من قوة السوق (التركز والحصة السوقية) على الأداء وبوجود ادارة رأس المال العامل، والذي يعكس الفرضية الرئيسية الثالثة وفق النموذج القياسي العام الاتي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Conc}_{i,t} + \beta_2 \text{MS}_{i,t} + \beta_3 \text{NWC}_{i,t} + e$$

حيث إن:

$\pi_{i,t}$: مؤشر الاداء لشركة التأمين (i) في السنة (t) مقاسا بالعائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية.

β_0 : قيمة الثابت.

$\beta_{1,2,3}$: مؤشر الميل لمتغيرات قوة السوق.

$\text{Conc}_{i,t}$: نسبة تركيز السوق لشركة التأمين (i) في السنة (t).

$\text{MS}_{i,t}$: نسبة حصة السوق لشركة التأمين (i) في السنة (t).

$\text{NWC}_{i,t}$: صافي رأس المال العامل لشركة التأمين (i) في السنة (t).

e: الخطأ العشوائي.

وفيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الأولى والتي تهدف إلى اختبار دور تركيز السوق في تعزيز أداء شركات التأمين وفق نموذج القياسي الاتي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 \text{Conc}_{i,t} + \ell$$

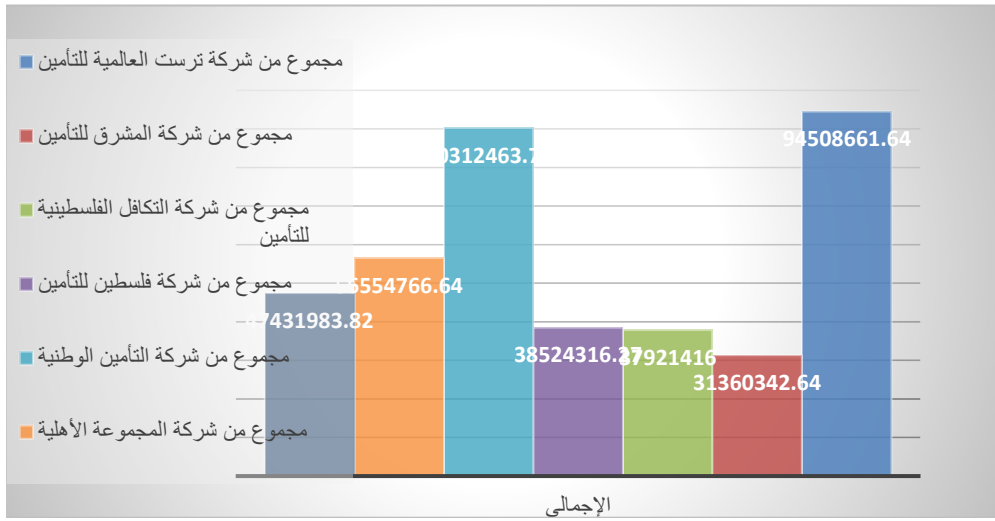
في حين تسعى الفرضية الرئيسية الثانية إلى اختبار دور الحصة السوقية في تعزيز أداء شركات التأمين وفق نموذج القياس الاتي:

$$\pi_{i,t} = \beta_0 + \beta_1 MS_{i,t} + \ell$$

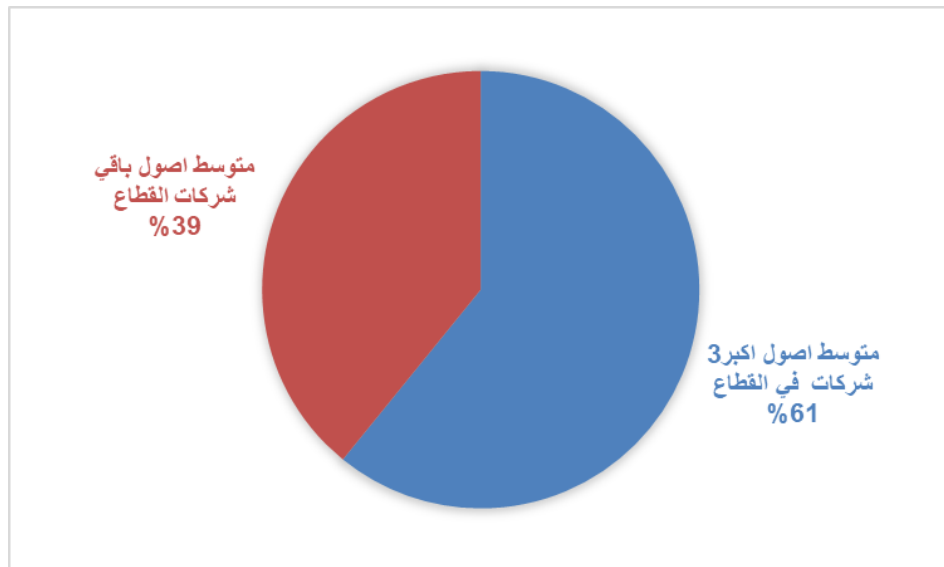
التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات:

الاحصاء الوصفي:

تم تحديد متوسط حجم الاصول لشركات العينة خلال فترة الدراسة الممتدة من 2010 الى 2020 كما هو موضح في الشكل 1 ونلاحظ ان شركة ترست العالمية كانت الاولى تلتها شركة التأمين الوطنية ثم شركة المجموعة الاهلية في حين حصلت شركة المشرق للتأمين على المرتبة الأخيرة. , ويظهر الشكل (2) ان نسبة متوسط حجم الأصول لأكثر 3 شركات في القطاع بلغت 61% مقارنة ب 39% لباقي الشركات



الشكل (1) متوسط حجم أصول شركات القطاع



الشكل (2) نسبة متوسط حجم الأصول لشركات القطاع

من خلال الجداول (3) تم احتساب المتوسط الحسابي لتركز السوق والحصة السوقية لشركات العينة خلال سنوات الدراسة وكذلك ترتيب قيم المتغيرات لتحديد الشركات التي تتمتع بأكبر قوة سوقية. من حيث مؤشر التركيز ومؤشر الكفاءة التقليدية. وفقا لتصنيف تركيز السوق والحصة السوقية فان شركة ترست العالمية للتأمين حصلت على الترتيب الاول بمتوسط بلغ (0.065)، (0.264) في حين ان شركة المشرق للتأمين حصلت على الترتيب الاخير لتركز السوق بمتوسط بلغ (0.006). وكذلك شركة المجموعة الأهلية التي حصلت على التصنيف الاخير للحصة السوقية بمتوسط بلغ (0.038).

الجدول (3) تصنيف شركات التأمين حسب (مؤشر تركيز السوق) و (مؤشر الحصة السوقية) خلال الفترة 2010-2020

اسم الشركة	ترتيب الشركة حسب متوسط تركيز السوق	متوسط تركيز السوق	ترتيب الشركة حسب متوسط الحصة السوقية	متوسط الحصة السوقية
شركة ترست العالمية للتأمين	1	0.065	1	0.264
شركة المشرق للتأمين	7	0.006	5	0.102
شركة التكافل الفلسطينية للتأمين	6	0.009	4	0.126
شركة فلسطين للتأمين	5	0.010	6	0.073
شركة التأمين الوطنية	2	0.059	2	0.222
شركة المجموعة الأهلية	3	0.024	7	0.038
شركة العالمية المتحدة	4	0.015	3	0.174

العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول 4 النتائج المتعلقة بتحليل ارتباط Pearson حيث يشير إلى العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة وتظهر النتائج وجود ارتباط موجبة قوي بين مؤشر التركيز ومؤشر الحصة السوقية بلغ 55% اما الارتباط بين العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية مع مؤشر التركيز كان سالب منخفض حيث بلغ (-5% , -3%) في حين كان موجب مرتفع بينهما وبين مؤشر الحصة السوقية حيث بلغ (20% , 23%) وفيما يخص المتغير الوسيط ظهر الارتباط موجب قوي مع مؤشر التركيز حيث بلغ 50% وضعيف جدا مع مؤشر الحصة السوقية وضعيف سالب مع المتغيرات التابعة (-1%)

جدول رقم (4) نتائج مصفوفة ارتباط بيرسون

المتغير	تركز السوق (Conc)	الحصة السوقية (MS)	العائد على الأصول (ROA)	العائد على حقوق الملكية (ROE)	رأس المال العامل (NWC)
تركز السوق (Conc)	1				
الحصة السوقية (MS)	0.555	1			
العائد على الأصول (ROA)	-0.055	0.204	1		
العائد على حقوق الملكية (ROE)	-0.037	0.230	0.111	1	
رأس المال العامل (NWC)	0.506	0.004	0.021	0.066	1

اختبار الفرضيات:

في البداية، تم إجراء العديد من الاختبارات الاحصائية لتقييم افتراضات النموذج الخطي العام للدراسة وتشير النتائج في الجدول رقم 5 ان قيم VIF لجميع المتغيرات المستقلة أقل من 5. أي ان النموذج العام لا يحتوي على مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات، كما ان اختبار Durbin Watson (D-W) اظهر ان القيم تتراوح بين 1.5 و 2.5 وهذا يشير إلى عدم

وجود ارتباط ذاتي في النماذج القياسية، ونلاحظ ايضا ان قيم الدلالة المعنوية لاختبار Kolmogorov-Smirnov أكبر من 5% أي ان البيانات تتبع التوزيع الطبيعي (عوض، 2000؛ سيفواخرون، 2003)، ووفق اختبار Breusch-Pagan test for heteroscedasticity تظهر النتائج أن قيمة p لإحصاءات مربع كاي هي 0.062 وهي أكبر من 5%. وعليه يتم قبول الفرضية الصفرية. أي ان تباينات الخطأ ثابتة ولا يوجد مشكلة عدم التجانس. وبناء على ذلك. يمكن القول ان النموذج العام للدراسة صالح للقياس.

جدول رقم (5) نتائج اختبارات افتراضات النموذج

Durbin Watson ROE (العائد على الملكية) العائد على الاصول	Durbin Watson ROA (العائد على الاصول)	Sig – Breusch- Pagan test for heteroscedasticity	Sig – (Kolmogorov- Smirnov)	VIF	ROA (العائد على الاصول) ROE (العائد على الملكية)
1.609	2.284	0.062	0.072	2.281	Conc (تركز السوق)
			0.067	1.698	MS (الحصة السوقية)
			0.05	1.578	NWC (صافي رأس المال العامل)
			0.062		ROA (العائد على الاصول)
			0.054		ROE (العائد على الملكية)

بعد التحقق من فروض النموذج العام للدراسة سنقوم باختبار الفرضيات كما هو موضّح في الجدول 6:-

H01 "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق في أداء شركات التأمين الفلسطينية"، وسيتم تفسيرها من خلال الفرضيات الفرعية التابعة لها وهي:
أ- "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق في أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقا لمؤشر العائد على الاصول"
ب- "يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لتركز السوق في أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقا لمؤشر العائد على الملكية"

H02 "يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء شركات التأمين الفلسطينية" وسيتم تفسيرها من خلال الفرضيات الفرعية التابعة لها وهي::
أ- "يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقا لمؤشر العائد على الاصول"
ب- "يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية للحصة السوقية في أداء شركات التأمين الفلسطينية وفقا لمؤشر العائد على الملكية"

H03 "يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق وأداء شركات التأمين الفلسطينية" وسيتم تفسيرها من خلال الفرضيات الفرعية التابعة لها وهي:
أ-يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق ومؤشر العائد على الأصول لشركات التأمين الفلسطينية "
ب-يوجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية لإدارة رأس المال العامل كمتغير وسيط في العلاقة بين قوة السوق ومؤشر العائد على حقوق الملكية لشركات التأمين الفلسطينية "

جدول رقم (6) نتائج اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية الاولى والثانية (أ)							
ROA (العائد على الاصول)							
P value-F	قيمة F	R Square	R	P value-T	قيمة T	B	
0.042*	المحسوبة 3.318	0.082	0.287		المحسوبة		
				0.074	1.815-	1.281-	Conc (تركز السوق)
				0.014*	2.528	5.959	MS (الحصة السوقية)
الفرضية الرئيسية الاولى والثانية (ب)							
ROE (العائد على الملكية)							
P value-F	قيمة F	R Square	R	P value-T	قيمة T	B	
0.028*	المحسوبة 3.752	0.092	0.303		المحسوبة		
				0.078	1.787-	6.115-	Conc (تركز السوق)
				0.008**	2.719	3.108	MS (الحصة السوقية)
الفرضية الرئيسية الثالثة							
ROA (العائد على الاصول)							
P value-F	قيمة F	R Square	R	P value-T	قيمة T	B	
0.050*	المحسوبة 2.736	0.101	0.318		المحسوبة		
				0.031*	2.197-	1.940-	Conc (تركز السوق)
				0.006**	2.817	7.170	MS (الحصة السوقية)
				0.031*	2.234	8.896	NWC (صافي رأس المال العامل)
ROE (العائد على الملكية)							
P value-F	قيمة F	R Square	R	P value-T	قيمة T	B	
0.039*	المحسوبة 2.944	0.108	0.329		المحسوبة		
				0.038*	2.115-	9.071-	Conc (تركز السوق)
				0.004**	2.953	3.650	MS (الحصة السوقية)
				0.038*	2.139	3.986	NWC (صافي رأس المال العامل)

(* and ** denote significance at the 0.05 and 0.01 levels).

بالاعتماد على نتائج الجدول السابق يمكن ملاحظة عدم وجود أثر دال احصائيا لتركز السوق على اداء صناعة التأمين في فلسطين وفق مؤشرات العائدة على الاصول والملكية في حين يوجد أثر دال احصائيا وموجب للحصة السوقية على اداء صناعة التأمين في فلسطين وفق مؤشرات العائد على الاصول والملكية، وهذا يتوافق مع دراسة كل من (حمدان،

(2013) و (الكور والفيومي، 2007) التي اتت كل منهما في صالح التنافسية على حساب فرضية الهيكل-السلوك-الأداء وتعارض مع دراسة (الفيومي وعواد، 2003) التي تدعم وجود علاقة طردية بين درجة التركيز في البنوك الأردنية والاداء.

كما تأكد النتائج الاحصائية للنموذج العام ان صافي رأس المال العامل كمتغير وسيط زاد من النسبة التفسيرية للنموذج لتصل الى 318% و 329% ويتأثير دال احصائيا لتركز السوق والحصة السوقية وصافي رأس المال العامل معا على العائد على الاصول والعائد على حقوق الملكية، وتظهر جميع النتائج وجود علاقة عكسية لتركز السوق سواء كانت دالة او غير دالة إحصائيا بمؤشرات العوائد.

ملاحظات ختامية: الاستنتاجات، والتوصيات، والتطبيقات العملية للنتائج، والدراسات المستقبلية:

نلاحظ من الإحصاء الوصفي للدراسة ان صناعة التأمين في فلسطين شهدت نمواً متسارعاً في الفترة الأخيرة، وتزايدت عوائدها ومجموع أصولها، نظراً للإقبال الكبير على الخدمات المالية التي تقدمها، هذا ما دفعنا للبحث في هيكليّة هذه الصناعة للتعرف على الأسباب الحقيقية وراء تلك العوائد. وقد قمنا بتوظيف إحدى النظريات الاقتصادية المهمة في تعريف عوائد صناعة معينة ومدى ارتباطها بالاحتكار أو بالكفاءة التقليدية التي تقود لحصة سوقية مرتفعة وما لهاذان المتغيران من تأثير على أداء تلك الصناعة؛ تعرف تلك النظرية بنظرية "الهيكل-السلوك-الأداء".

قامت الدراسة ببناء نموذجها القياسي لبحث تأثير قوة السوق في أداء قطاع التأمين الفلسطيني، واستهدفت الدراسة شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية والتي تتوفر لها البيانات المطلوبة خلال فترة الدراسة وعددها (7) شركات. وبتطبيق مجموعة من المقاييس الوصفية والأخرى التطبيقية توصلت الدراسة للعديد من النتائج، كان من ثنائياها وجود تركيز عالي أو احتكار في حجم الأصول وصل الى 61% لأكبر ثلاث شركات في قطاع التأمين، ورغم التوافق بين حجم الأصول وقيم الحصة السوقية للشركات الثلاث الا ان النتيجة الأهم لهذه الدراسة هي قدرة متغيرات قوة السوق من تفسير عوائد قطاع التأمين الفلسطيني وفق نموذج الكفاءة التقليدية أي ان عوائد القطاع تعود بشكل اساسي الى الكفاءة الإدارية والتشغيلية للشركات وليس لتركز السوق. وهي نتائج ايجابية تنفي مزاعم استخدام شركات التأمين للاحتكار في تحقيق عوائدها. وما يدعم هذه النتائج الدور الهام لصافي رأس المال العامل والذي يعد مخزن السيولة والمحرك الأساسي لها ويعكس الكفاءة التشغيلية للشركة في تفسير العلاقة بين تركيز السوق والحصة السوقية بمؤشرات العوائد، بالإضافة الى الارتباط السالب لتركز السوق بمؤشرات عوائد قطاع التأمين.

بناء على الاستنتاجات السابقة توصي الدراسة بضرورة تركيز شركات التأمين على تطوير وتحسين خدماتها بشكل مستمر بما يضمن لها زيادة حصتها السوقية وتعزيز تنافسيتها في القطاع وبالتالي تحقيق مستوى اعلى من العوائد، وكذلك توجيه الحجم الأكبر لأصولها المتزايدة في دعم مخزون السيولة لديها والمتمثل في صافي رأس المال العامل لما له من دور بارز في أداء شركات التأمين الفلسطينية.

إن التطبيقات العملية لنتائج هذه الدراسة تتأتى من كونها دليلاً لمنظي سوق التأمين في فلسطين على نجاح السياسات المالية بشكل عام في منع سبل الاحتكار التي لا تفسر العوائد داخل صناعة التأمين في فلسطين، كما انها تساهم في بيان الهيكلية التي تعمل بها شركات التأمين الفلسطينية سعياً لاقتراح أفضل السبل لتطويرها.

ولتأكيد أو نقض نتائج هذه الدراسة؛ لا بد من تقديم المزيد من الدراسات المستقبلية من خلال توسيع عينة الدراسة لتشمل قطاعات أخرى. كما إن نجاح قوة السوق في تفسير عوائد قطاع التأمين في فلسطين يدعونا للتعلم في بحث النظريات المتقدمة المفسرة للعوائد وأهمها هيكل الكفاءة الاقتصادية والتي تشمل كفاءة التكلفة وكفاءة الربح وتأثيرهما على الأداء.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

- آل بريه، زهراء، وسليمان، كريمة (2020). دراسة تحليلية لأثر التغير في رأس المال العامل على نسب الملاءة المالية في شركات التأمين. المجلة العلمية للتجارة والتمويل، 40(1)، 1-52.
- بورصة فلسطين، استرجعت من: <https://web.pex.ps>
- حداد، فايز (2009). الادارة المالية (ط2). الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- حمدان، علام، وشاهين، على، والعناسوة، محمد (2013). العلاقة بين هيكل السوق والربحية في صناعة المصارف الأردنية والفلسطينية. مجلة رؤى استراتيجية، 31(3)، 116-147.
- سيفو، وليد، وإسماعيل، مشعل، وأحمد، محمد (2003). الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق. الاردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- الشوامرة، فيصل (2013). مبادئ الإدارة المالية. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- الصباح، أيمن (19 4، 2018) ندوة بعنوان "التحديات التي تواجه قطاع التأمين في فلسطين" كلية الأعمال والاقتصاد، جامعة بيرزيت، رام الله، فلسطين. استرجعت من <https://www.birzeit.edu/ar/news/ndw-fy-jm-byrzyt-n-ltmyn-fy-flstyn>
- طبابية، سليمة (2011). تقييم الاداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية: دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 6(16)، 68-97.
- عراس، أمينة، وفوزي، عبد الرزاق (2018). مساهمة شبكات التوزيع غير المباشرة في زيادة الحصة السوقية لشركات التأمين على الأضرار: دراسة حالة بعض شركات التأمين الجزائرية. مجلة رؤى اقتصادية، 8(1)، 89-105.
- عمارة، خالد (2005). أثر أداء المصارف وهيكل السوق على الكفاءة المصرفية: دراسة تحليلية للمصارف التجارية العاملة في الاردن 1994-2003. (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- عوض، طالب (2000). مقدمة في الاقتصاد القياسي. الأردن: منشورات الجامعة الأردنية، عمادة البحث العلمي.
- الفيومي، نضال، والكور، عز الدين (2008). كفاءة التكلفة والربح في البنوك التجارية الأردنية: طرق معلمية وغير معلمية لتقدير الكفاءة. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 35(1)، 21-38.
- الفيومي، نضال، وعواد، شيرين (2003). العلاقة بين تركيز السوق وأداء البنوك في الأردن: دراسة تطبيقية. مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، 18(4)، 241-258.
- فريق مؤشر. (29 11، 2020). كيف تؤثر شركات التأمين في تفعيل السوق المالي؟. تم الاسترداد من مرصد ومدونات عمران: <https://omran.org>
- قزعاط، أسيل (2009). تحليل العوامل المدية إلى ضعف نمو قطاع التأمين واستثماراته في فلسطين: دراسة تطبيقية على شركات التأمين المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، الجامعة الإسلامية، فلسطين.
- الكور، عز الدين مصطفى (2006). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. (اطروحة دكتوراه غير منشورة)، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- الكور، عز الدين مصطفى، والفيومي، نضال أحمد (2007). أثر قوة السوق وهيكل الكفاءة على أداء البنوك التجارية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، 3(3)، 253-277.
- الكور، عز الدين مصطفى (2011). أثر التركيز والحصة السوقية في أداء البنوك التجارية الأردنية. مجلة دراسات العلوم الإدارية، 38(2)، 399-414.

ملحم، عمر (2019). العوامل المؤثرة على الأداء المالي في شركات التأمين المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

الميمه، صلاح (2018). العوامل المؤثرة في الولاء وعلاقتها بولاء الزبائن وأثرها على الحصة السوقية لشركات التأمين الفلسطينية. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة القدس، فلسطين.

النعيمي، عدنان، والخرشة، ياسين (2015). اساسيات في الادارة المالية (ط2). الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، استرجعت من: <http://www.pcma.ps>

وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية وفا. (2021). التأمين في فلسطين لمحة تاريخية. تم الاسترداد من https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9521

ثانياً: المراجع العربية المترجمة

- Arrass, A., & Fawzy, A. (2018). The contribution of indirect distribution networks to increasing the market share of insurance companies for damages: A case study of some Algerian insurance companies. *Economic Visions Journal*, 8(1), 89-105.
- Amayra, K. (2005). The impact of banks' performance and market structure on banking efficiency: An analytical study of commercial banks operating in Jordan, 1994-2003. (Unpublished PhD thesis), Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan.
- Awad, T. (2000). Introduction to econometrics. Jordan: University of Jordan Publications, Deanship of Scientific Research.
- Al Barah, Z., & Suleiman, K. (2020). An analytical study of the impact of the change in working capital on the solvency ratios in insurance companies. *The Scientific Journal of Trade and Finance*, 40(1), 1-52.
- Al-Fayoumi, N., & Al-Kour, M. (2008). Cost and profit efficiency in Jordanian commercial banks: Parametric and non-parametric methods for estimating efficiency. *Journal of Administrative Sciences Studies*, 35 (1), 21-38.
- Al-Fayoumi, N., & Awad, S. (2003). The relationship between market concentration and bank performance in Jordan: an empirical study. *Mutah Journal for Research and Studies*, 18(4), 241-258.
- Al-Maimah, S. (2018). Factors affecting loyalty and its relationship to customer loyalty and its impact on the market share of Palestinian insurance companies. (Unpublished Master's Thesis), Al-Quds University, Palestine.
- Al-Nuaimi, A., & Al-Kharsha, Y. (2015). Fundamentals of Financial Management (2nd ed). Jordan: Dar Al Masirah for Publishing and Distribution.
- Al-Sabah, Ayman (19 4, 2018) Seminar entitled "Challenges Facing the Insurance Sector in Palestine" College of Business and Economics, Birzeit University, Ramallah, Palestine. Retrieved from <https://www.birzeit.edu/en/news/ndw-fy-jm-byryzt-n-ltmyn-fy-flstyn>
- Al-Shawamrah, F. (2013). Principles of Financial Management. Jordan: Dar Al Masira for publishing, distribution and printing.
- Al-Kour, M. (2006). The impact of market power and efficiency structure on the performance of commercial banks: An applied study on commercial banks listed on the Amman Stock Exchange. (Unpublished PhD thesis), Arab Academy for Banking and Financial Sciences, Jordan.

- Al-Kour, M., & Al-Fayoumi, N. (2007). The impact of market power and efficiency structure on the performance of commercial banks: An empirical study on commercial banks listed in Amman. *The Jordanian Journal of Business Administration*, 3(3), 253-277.
- Al-Kour, M. (2011). The impact of concentration and market share on the performance of Jordanian commercial banks. *Journal of Administrative Sciences Studies*, 38(2), 399-414.
- Haddad, F. (2009). *Financial management* (2nd ed). Jordan: Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution
- Hamdan, A., Shaheen, A., & Al-Ansawh, M. (2013). The relationship between market structure and profitability in the Jordanian and Palestinian banking industry. *Strategic Insights Journal*, 1(3), 116-147.
- Index team. (2020). How do insurance companies affect the activation of the financial market? Retrieved from Omran Monitor and Blogs: <https://omran.org>
- Melhem, O. (2019). Factors affecting the financial performance of public shareholding insurance companies listed on the Amman Stock Exchange. (Unpublished Master's Thesis), University of the Middle East, Jordan.
- Palestine Exchange, Retrieved from: <https://web.pex.ps>
- Palestinian Capital Market Authority, Retrieved from: <http://www.pcma.ps>
- Palestinian news and information agency Wafa. (2021). Insurance in Palestine, a historical overview. Retrieved from https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9521
- Qazat, A. (2009). Analysis of the tidal factors to the weak growth of the insurance sector and its investments in Palestine: an applied study on insurance companies listed on the Palestine Stock Exchange. (Unpublished Master's Thesis), the Islamic University, Palestine.
- Sefo, W., Ismail, M., & Ahmed, M. (2003). *Analytical econometrics between theory and practice*. Jordan: Dar Majdalawi for Publishing and Distribution.
- Tabaibeh, S. (2011). Evaluating the financial performance of insurance companies using financial ratios: a case study in the Algerian Insurance Company. *Journal of Accounting and Financial Studies*, 6(16), 68-97.

ثالثاً: المراجع الأجنبية

- AbdulKader, M., & Nourredine, K. (1999). Performance of the Banking Sector in Saudi Arabia, *Journal of Financial Management and Analysis*, 12 (1), 30-36.
- Al-Zu'bi, Kh., & Balloul, M. (2005). Structure, Competitiveness and Efficiency Aspects of Jordanian Banking Industry. *Dirasat, Administrative Sciences*, 32(1), 230-249.
- Bain, J. (1951). Relation of Profit Rate to Industry Concentration. *Quarterly Journal of Economics*, 65 (1), 293-324.
- Demsetz, H. (1973). Industry Structure, Market Rivalry and Public Policy, *Journal of Law and Economics*, 16(1), 1-9.

- Filbeck, G. & Krueger, T.M. (2005), "An Analysis of Working Capital Management Results Across Industries", *American Journal of Business*, 20 (2), 11-20.
<https://doi.org/10.1108/19355181200500007>
- Guimaraes, A. & Nossa, V. (2010) Working Capital, Profitability, Liquidity and Solvency of Healthcare Insurance Companies, *BBR -Brazilian Business Review*, 7, (2), 37 -59.
- Heggstad, A., & Mingo, J. (1976). Prices, Non prices, and Concentration in Commercial Banking. *Journal of Money, Credit and Banking*, 8 (1), 107-117.
- Jeon, Y., & Miller, S. (2002). Bank Concentration and Performance. Department of Economics Working Paper. University of Connecticut.
- Mashharawi, F., & Al-Zu'bi, Kh. (2009). The Determinants of Bank's Profitability: Evidence from the Jordanian Banking Sector (1992 – 2006), *Jordan Journal of Business Administration*, 5 (3), 403-414. <https://journals.ju.edu.jo/JJBA/article/viewFile/378/376>
- Magoro, M. (2010). A study of the relationship between market share and profitability in listed South African retail companies. (Unpublished Doctoral dissertation), University of Pretoria.
- Syverson, Ch. 2019. "Macroeconomics and Market Power: Context, Implications, and Open Questions." *Journal of Economic Perspectives*, 33 (3), 23-43. DOI: 10.1257/jep.33.3.23
- Smirlock, M. (1985). Evidence on the (Non) Relationship between Concentration and Profitability in Banking, *Journal of Money Credit and Banking*, 17 (1), 69-83.
- Van Reenen, J. (2018) Increasing differences between firms: market power and the macro-economy. CEP Discussion Papers (CEPDP1576). Centre for Economic Performance, London School of Economics and Political Science, London, UK.